الباب التاسع
قطاع الإعلامية

1. شهد قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الفترة الأخيرة تطورا منقطع النظير وفّر للمؤسسات والهياكل آليات جديدة وأدوات عمل متطورة كي تواكب متطلبات العصر ولعل من أهم نتائج هذه التطورات الدور المحوري الذي أصبحت تلعبه المعلومة والمعرفة في نمو المجتمعات المعاصرة التي باتت تتفاعل على أساس مكونات ومقتضيات مجتمع المعرفة وتفعيل دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المؤسسة والمجتمع عموما ممّا مكّن الاقتصاديات المتقدمة من دفع نسق نموها بصفة هائلة طوال العقد الفارط ساهمت فيها هذه التكنولوجيات بنسب فاقت 20% في البعض منها.

إنجازات المخطط التاسع

لقد أقرّ المخطط التاسع جملة من الأهداف الطموحة في مجال الإعلامية ترمي إلى تكريس مفاهيم الاندماج والمرونة والحركية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة وتعميم الإعلامية في مختلف مجالات الإنتاج وذلك في إطار المساهمة في التأهيل الشامل للاقتصاد الوطني. وقد تم التركيز بالخصوص على تطوير البنية التحتية المعلوماتية والمساهمة في تأهيل الإدارة وتحسين مناخ الاستثمار والعمل على دعم الموارد البشرية المختصة إضافة إلى تعزيز آليات نشر الثقافة الإعلامية.

ففي مجال تطوير البنية التحتية المعلوماتية تم بالخصوص تجديد التطبيقات الوطنية الكبرى (أدب وإنصاف وسندا ورفيق...) وملاءمة البرمجيات والتجهيزات الأخرى مع متطلبات المرور إلى سنة 2000 في أفضل الظروف. كما تم بعث مشاريع جديدة تهم بالخصوص الجغرفة الرقمية والمنظومة الوطنية للحالة المدنيّة والإضبارة الموحدة للتصدير والتوريد ونظام المقاصة عن بعد.

كما شهدت فترة المخطط التاسع الشروع في تعريب التطبيقات الوطنية الكبرى وتركيز نظام الإرشاد والاتصال الإداري "سيكاد" على شبكة الإنترنات. وقصد تمكين

كل الوزارات من تطبيقات معلوماتية موحدة ومتكاملة تستجيب لحاجيات الإدارة وتيسر التفاعل بين مختلف الوزارات والهياكل الإدارية التابعة لها تم إعداد المخطط المديري المشترك للإعلامية بالإدارة الذي يحتوي على ثمانية تطبيقات أساسية لعمل المصالح الإدارية.

وفي نفس الإطار تم القيام بتركيز شبكات معلوماتية لتوفير الربط بشبكة الإنترنات وتقديم خدمات معلوماتية خاصة بكل قطاع وتخص الشبكة الوطنية الجامعية والشبكة الوطنية للبحث والتكنولوجيا والشبكة الوطنية للتربية والشبكة الوطنية الفلاحية والشبكة الوطنية لقطاع الصحة والشبكة الوطنية للتشغيل والشبكة الوطنية للتنمية المستديمة.

وبالتوازي تم تطوير الخدمات الإعلامية المتصلة بالتجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد والطب عن بعد باستعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال من ذلك إنجاز بعض المشاريع النموذجية وإحداث أروقة تجارية افتراضية تونسية في إطار مشروع التجارة الإلكترونية.

وقصد تحسين مناخ الاستثمار في مجال الإعلامية تم بالخصوص إحداث صندوق التشجيع على الابتكار في مجال تكنولوجيات المعلومات وإحداث جائزة رئيس الجمهورية للإبداع والابتكار التكنولوجي. كما تم إقرار حوافز جبائية جديدة للتشجيع على الاستثمار في مجال الهندسة والخدمات الإعلامية وكذلك لدعم نسيج المؤسسات العاملة في مجال تركيب المعدات الإعلامية وضبط الإطار القانوني والترتيبي للخدمات ذات القيمة المضافة واعتماد كراس الشروط للتجارة في المواد الإعلامية فضلا عن تطوير الإطار الترتيبي لتركيز المراقبة الفنية للتجهيزات الإعلامية عند التوريد.

وفي إطار دعم الموارد البشرية تمكنت مختلف مؤسسات التعليم العالي من تكوين 4051 مختص في الإعلامية خلال فترة المخطط التاسع. وتدعيما لهذا المجهود تم إقرار خطة وطنية عشرية لدعم تكوين المختصين في الإعلامية تأخذ بعين الاعتبار تنامي الحاجيات من أصحاب الاختصاص. وفي قطاع التربية والتكوين المهني تم العمل على تعميم تدريس مادة الإعلامية في التعليم الثانوي وفي جل اختصاصات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني. كما تم تجهيز جل مؤسسات التعليم العالي وكل المعاهد الثانوية والمدارس الإعدادية ومدرسة ابتدائية عن كل تفقدية جهوية بمخابر إعلامية فضلا عن

ربط كل المعاهد الثانوية وجلّ المدارس الإعدادية وكذلك مدرسة ابتدائية نموذجية من كل تفقدية جهوية بشبكة الإنترنات. وفي مجال نشر الثقافة المعلوماتية شهدت فترة المخطط التاسع إحداث مخبر متجول للإعلامية وحافلة متجولة للإنترنات قصد تعميم استعمال التقنيات الحديثة على مختلف شرائح المجتمع. كما تم إقرار وإحداث العديد من المراكز الجهوية للإعلامية الموجهة للطفل بمختلف مقرات الولايات وتدعيم الجمعيات بتجهيزات في نطاق المشروع الرئاسي لنشر الثقافة الرقمية إضافة إلى تنظيم دورات تدريبية عن طريق الصندوق الوطني للتشغيل 21 21 للتكوين الإضافي في مجالي الإعلامية والميلتميديا وفق برنامج يتماشى وحاجيات الاقتصاد الوطني.

وتعززت هذه الإجراءات بمبادرة رئاسية رائدة لتمكين العائلات من حاسوب مع تيسير اقتنائه من قبل العائلات. وقد ساهم هذا الإجراء في بيع حوالي 2200 حاسوب عائلي منها قرابة 12000 بتمويل ميسّر عن طريق البنك التونسي للتضامن.

وعلى مستوى الأهداف الكمية بلغ حجم الاستثمارات خلال فترة المخطط التاسع 912.2 م د مقابل 842 م د مبرمجة ومكنت هذه الاستثمارات من :

- تطوّر قيمة التجهيزات الإعلامية الموردة لتبلغ ما يناهز 647 مليون دينار مقابل تقديرات بـــ592 مليون دينار مما مكن من الارتقاء بمؤشر "قيمة التجهيزات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي" من 2.4 بالمائة سنة 1996 إلى 3.4 بالمائة سنة 2001.
- إنجاز 265.3 م د على مستوى الخدمات والهندسة الإعلامية مقابل 250 م د مبرمجة أي بنسبة 29% من الاستثمارات الجملية.
- بلوغ حجم الاستثمارات بالقطاع العمومي 306 مليون دينار أي بنسبة 33% من جملة الاستثمارات منها 106 م د للإدارة أي بنسبة 34.6%.

- مساهمة القطاع لأول مرة في المجهود الوطني للتصدير على مستوى البرمجيات والخدمات الإعلامية التي بلغت عائداتها حوالي 50 م د خلال فترة المخطط التاسع.

آفاق المخطط العاشر

تعتمد الاستراتيجية الوطنية في قطاع تكنولوجيات المعلومات خلال فترة المخطط العاشر على التوجهات التي تضمنها البرنامج المستقبلي والمتعلقة بالخصوص بإرساء

مقومات مجتمع المعرفة والاقتصاد اللامادي التي تمثل ركيزة التطور في مطلع هذه الألفية.

وستمكن هذه الإستراتيجية بلادنا من مزيد الانخراط ضمن منظومة العولمة عن طريق إرساء مقومات اقتصاد المعرفة مع ما يحمل في طيّاته من تثمين للمهارات والقدرات والذكاء وتفعيل سلوكيات جديدة ترتكز على التجديد والابتكار والمبادرة.

وترتكز أهم التوجهات المستقبلية للقطاع على المساهمة في تطوير اقتصاد المعرفة والاقتصاد اللامادي وتدعيم دوره في الاستثمار والتشغيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ومعاضدة المجهود الوطني في دعم تواجد الذكاء والمنتوج التونسي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال على الساحة العالمية وتطوير الشراكة مع أهم البلدان والمؤسسات العالمية المتقدمة في المجال فضلا عن المساهمة بقسط وافر في بناء مجتمع المعرفة وتعصير أساليب النفاذ إلى المعارف وتعليمها وتعلمها في إطار المنظومة الجديدة للتربية والتعليم والتكوين بعد أن تم إرساء المدرسة الافتراضية والجامعة الافتراضية واستشراف الحاجيات المستقبلية من المختصين في تكنولوجيات المعلومات وتعميم الثقافة المعلوماتية والرقمية لدى مختلف شرائح المجتمع من خلال تنفيذ المشاريع الرئاسية في الغرض. كما ستساهم هذه التوجهات في العمل على دفع تطوير صناعة البرمجيات والمحتويات المتعددة الوسائط والنهوض بالدراسات والهندسة في مجال تكنولوجيات المعلومات والحرص على تطوير عمل الإدارة العمومية في جانب علاقتها مع المواطن والمؤسسة من خلال إرساء قواعد الإدارة الاتصالية والشباك الافتراضي الموحد للإدارة. وسيتم العمل كذلك على تركيز خطة وطنية للتدقيق والسلامة المعلوماتية لأنظمة المعلومات والاتصال وتطوير الخدمات والخبرات والمنتوج التونسي في هذا المجال وكذلك العمل على إرساء ثقافة البرمجيات الحرة والنهوض بنسيج مؤسسات الخدمات والهندسة الإعلامية المختصة فيها. وتتمثل الأهداف الأساسية الخاصة بالقطاع خلال فترة المخطط العاشر في النقاط التالية :

أ – إرساء قواعد الإدارة الاتصالية وذلك بتركيز إدارة إتّصالاتيَّة مرتبطة بعضها ببعض قريبة من المواطن قصد توفير خدمات ذات جودة عالية بالاعتماد على التّقنيات الحديثة ولاسيما تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وترتكز هذه النظرة على التدخل

على مستويين: الأول في العلاقة بين مختلف الهياكل الإدارية التي تعتمد بالخصوص على التبادل الإلكتروني للمعلومات داخل الإدارة «A to A» والثاني في العلاقة بين الإدارة والمواطن وذلك بتركيز مفهوم شبّاك موحّد افتراضي «A to C». وتجسيما لهذا المشروع تم اعتماد برنامج عمل إطاري يتضمن :

- إعداد بوابة قطاعية لكل وزارة يمكن من خلالها التعرف على كل ما يهم القطاع بما في ذلك المؤسسات الراجعة له بالنظر والحصول على المعلومات والإرشادات والخدمات الموجهة للعموم.
- إرساء شبكة داخلية مؤمنة لاستغلال المنظومات المعلوماتية وذلك عبر تركيز شبكات اتصالية داخليّة بكل وزارة تربط مختلف الهياكل الإدارية علاوة على اعتماد خطة لدعم السلامة المعلوماتية للمنظومة.
- استكمال وإعداد مكونات المنظومة المعلوماتية وذلك بتحديث وتعصير التطبيقات المستغلة حاليا قصد إدماجها واستغلالها عبر الشبكات وذلك بالاعتماد على تقنيات الأنترانات «Intranet» وكذلك استكمال التطبيقات ضمن المخطط المديري المشترك للإعلامية للإدارة وتعميم استغلالها عبر شبكات الأنترانات القطاعية والعمل على تمكين المصالح الجهوية من الاستفادة منها عبر الشبكة.
- تطوير شبكة إدارية ذات خدمات مندمجة "الرقمية" تحتوي من ناحية على شبكة حكومية وإدارية خاصة بالخدمات الموجهة للعمل الحكومي والتصرف الإداري ذات الطابع الأفقي مثل منظومة أمان ومنظومة إنصاف ومنظومة أدب وبنوك المعطيات الاقتصادية والاجتماعية (رقمية 1) ومن ناحية أخرى شبكة تشمل كافة الخدمات الإدارية الموجهة للعموم والتي تربط البوابة الإدارية الرئيسية والبوابات القطاعية (رقمية 2).
- وضع خطة وزارية لتركيز خدمات عن بعد تقوم من خلالها كل وزارة بضبط برنامج عمل مفصل حول الخدمات التي تسديها للمتعاملين معها.
- وضع المطبوعات الإدارية على الخط وذلك في إطار التّبادل الإلكتروني للمطبوعات الذي يعدّ من أهمّ مكوّنات إدارة الغد.

ب – وفي مجال النهوض بصناعة البرمجيات والمحتوى الرقمي ومتعدد الوسائط يتجه العمل خلال فترة المخطط العاشر على مزيد النهوض بالصناعة الوطنية للبرمجيات

والمحتوى باعتبار أن الفترة المقبلة ستتميز بالأساس بتفعيل دور المحتوى الذي يوفر قيمة مضافة وطنية عالية حتى يساهم بقسط أوفر في دفع النمو الاقتصادي بما يمكن من توفير المزيد من فرص التشغيل سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وسيكون للنهوض بهذه الصناعة الأثر الكبير في التقليص من نسبة الواردات من هذا المنتوج وفي نفس الوقت توفير فرص جديدة للمؤسسات التونسية العاملة في المجال لمزيد الاستثمار وتعزيز قدراتها واقتحام باب التصدير بأكثر قدرة تنافسية. وسيرتكز العمل خلال المخطط العاشر على المحاور التالية :

أولا :الأخذ بيد القطاع الخاص ومساعدته على كسب تنافسية أعلى واستجابة أفضل لحاجيات الاقتصاد الوطني من خلال :

- إرساء برنامج وطني للنهوض بصناعة البرمجيات والمحتوى الرقمي من خلال اعتماد مشاريع مهيكلة ومعبئة لتحفيز بروز منتوجات مجددة ومبتكرة وقابلة للتصدير. ويتمثل هذا البرنامج في تمويل جزئي من طرف الدولة لمشاريع تطوير برمجيات ومحتويات رقمية تنجزها مؤسسات تونسية مختصة في المجال بما يتماشى والأولويات الوطنية وحاجة المؤسسات الاقتصادية على غرار منظومة للتصرف المندمج في المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة (kit e-business pour les PME/PMI) ومنظومة قاعدية للتعليم عن بعد (e-learning) ومنظومة قاعدية للمعاملات الإلكترونية (Business to Business) ومنظومة حول نشاط مزود خدمات برمجية (Application Service Provider) وتطوير البرمجيات الحرة وملاءمتها مع الحاجيات.

  وسيتم اختيار المشاريع المقترحة للحصول على دعم البرنامج عن طريق "طلب مقترحات" «appel a propositions» دوري مفتوح قسرا للشركات التونسية العاملة في المجال يحدد كيفية إعداد المقترح ونوع الشراكة المطلوبة والميادين ذات الأولوية.

- القيام بمشاريع نموذجية لإسناد أشغال التصرف الكلي أو الجزئي في المنظومات المعلوماتية لهياكل عمومية (مؤسسة أو منشأة) إلى مؤسسات خاصة مختصة في المجال (externalisation).

- تعزيز إطار الاستثمار لإحداث مؤسسات مبتدئة في المجال أو لتطوير نشاط تلك المتواجدة منها من خلال مراجعة آليات تدخل صندوق التشجيع على الابتكار في مجال تكنولوجيات المعلومات قصد تبسيطها وتطويرها لتفادي النقائص التي برزت خلال تجربة السنوات المنقضية وإضفاء مزيد من المرونة على آليات التفويت في مساهمات رأس مال التنمية من خلال دراسة جدوى إحداث سوق مالية خاصة بالمؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيات الحديثة.

- إعداد دراسة تقييمية في إطار التوجهات الوطنية التي تم إقرارها والمتعلقة بإحداث مركبّات تكنولوجية ومحاضن للمؤسسات يتم على ضوئها ضبط الإجراءات الكفيلة بمزيد دعم تأطير باعثي المؤسسات المبتدئة في مجال تكنولوجيات المعلومات ومساعدتهم على الحصول على التمويلات اللازمة لإنجاز مشاريعهم ومرافقتهم خلال السنوات الأولى لإحكام التصرف في المؤسسات المحدثة ولحسن استغلال تشجيعات مجلة الاستثمار.

ثانيـــا : الأخذ بيد النسيج الاقتصادي التونسي لمساعدته على التوظيف الجيد لتكنولوجيات المعلومات والاتصال قصد الرفع من مردوديته وقدرته التنافسية من خلال :

- إدماج تدقيق لنظم المعلومات والاتصال في دراسات التشخيص التي تقدم لبرنامج التأهيل.
- توجيه المؤسسات إلى إعداد مواقع واب خاصة بها أو الانخراط ببوابات قطاعية.
- توجيه المؤسسات إلى الانخراط في المنظومة الوطنية للتجارة الإلكترونية وتوفير منتوجها وخدماتها على الخط.

ثالثـــا : مزيد دعم قدرة القطاع الخاص في تكنولوجيات المعلومات لاقتحام الأسواق العالمية والتعريف بمنتوجه نهوضا بالتصدير وذلك من خلال :

- إعداد خطة وطنية للتعريف بتونس كوجهة تكنولوجية متميزة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال على غرار ما تم القيام به في قطاعي السياحة والنسيج

وتطوير نظام معلوماتي مفتوح على شبكة الإنترنات للتعريف بالمنتوج التونسي في مجال البرمجيات والمحتوى الرقمي بالاشتراك مع المهنة والهياكل العمومية المعنية.

- مزيد دعم تواجد المؤسسات العالمية الكبرى العاملة في مجال تكنولوجيات المعلومات في تونس من خلال دراسة مشخصة لحاجياتها بالتعاون مع الهياكل العمومية المعنية بهذا الجانب.

ج – إرساء ثقافة البرمجيات الحرة وتطوير وتعميم استعمالاتها : تتمثل البرمجيات الحرة في منظومات إعلامية تتوفر مجانا أو بأسعار زهيدة في صيغة شفرة المصدر «Code Source» بحيث تسمح بالنسخ والتوزيع دون اللّجوء إلى تراخيص الاستعمال ولدراسة البرمجيّات قصد معرفة محتواها وطريقة إنجازها إضافة إلى إمكانية تطويرها وتطويعها في اتجاه ملاءمتها مع حاجيات المستعملين. وتكمن الجدوى الاقتصاديّة لهذا النوع من البرمجيات في ما يتطلبه تركيزها من خدمات وهندسة إعلاميّة وطنية قد تفوق 80% من القيمة الجمليّة للاستثمارات على عكس البرمجيات التجارية. واعتبارا لما يمكن أن توفرّه هذه البرمجيات من آفاق للاقتصاد التونسي سيتم التركيز على المحاور التالية :

- التكوين والتحسيس ونشر ثقافة البرمجيّات الحرّة من خلال تنظيم ورشات عمل وملتقيات قطاعية مختصّة.
- التشجيع على الابتكار والتجديد والمساهمة في هذا المجال مع التركيز على البرمجيات الحرة التي تأخذ بعين الاعتبار اللغة العربية.
- دعم مساهمة القطاع الخاص في تطوير البرمجيات الحرة والمشاريع المهيكلة خاصة منها التي يمكن استعمالها في مجال السلامة المعلوماتية وفي المجالات التي تستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني.

د – دعم التدقيق والسلامة المعلوماتية : في إطار انفتاح الشبكات على المستويين الوطني والعالمي وما يمكن أن ينجرّ عنه من مخاطر حقيقيّة تهدّد سلامة المنظومات والمعطيات تأكد تكثيف الجهود الرامية إلى وضع منهجيّة وإيجاد حلول ملائمة لتأمين

سلامة شبكاتنا ومنظوماتنا حيث تم إقرار خطة وطنية في الغرض تتمثل بالخصوص في :

- القيام بالتحسيس والتكوين في مجال السلامة المعلوماتيّة عبر مسالك التعليم العالي والتكوين المستمرّ والرسكلة وتكثيف الملتقيات والورشات حول السلامة المعلوماتيّة.
- دعم مقوّمات اليقظة التكنولوجية.
- تركيز التدقيق الدوري للسلامة المعلوماتية.

هـ- النهوض بالموارد البشرية استجابة لحاجة الاقتصاد الوطني حيث تعتبر الموارد البشرية في مجال تكنولوجيات المعلومات الركيزة الأساسية لتطوير القطاع ونموه. وعلى هذا الأساس، سيرتكز العمل خلال فترة المخطط العاشر على :

- دعم الثقافة المعلوماتية والرقمية لتكثيف فرص الاندماج والمشاركة الفاعلة في مجتمع المعرفة وذلك بتكثيف المبادرات الرامية إلى تمكين أكثر عدد ممكن من المواطنين من الحصول على مستوى أدنى من المعرفة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وذلك باعتبار واقعه الاجتماعي والثقافي من خلال إرساء مشروع مماثل لجواز سفر لمجتمع المعلومات للجميع إلى جانب تعزيز انتشار الحواسيب لدى العائلات بهدف بلوغ نسبة لا تقل عن 10.5% من العائلات مع موفى المخطط العاشر مقابل 3% في نهاية المخطط التاسع.
- العمل على تعميم تكنولوجيات المعلومات ضمن برامج التكوين على كل المستويات (التعليم الأساسي والثانوي والجامعي والتكوين المهني) بما يمكّن المتعلم من مزيد توظيف هذه التكنولوجيات لإثراء زاده المعرفي.
- تطـــوير منظومـــة التكوين المهني والتعليم العالي وآليات الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 لتستجيب لحاجيات المؤسسات في مجال تكنولوجيات المعلومات كمّا وكيفا فضلا عن تنويع الاختصاصات.
- دعم التوجه نحو إرساء إطار للمصادقة على الكفاءات في مجال تكنولوجيات المعلومات طبق مواصفات عالمية معتمدة وذلك لدفع الاستثمار الخارجي ولمزيد دعم تموقع الكفاءات التونسية في السوق العالمية.

- دعم برامج البحث العلمي في ميدان تكنولوجيات المعلومات بالخصوص في مجالات التعريب والبرمجيات الحرة والتشفير والسلامة المعلوماتية والتعليم عن بعد والخدمات عن بعد...

و – تطوير الإطار الهيكلي والتنظيمي : يتجه العمل خلال فترة المخطط العاشر نحو تعزيز الإطار الهيكلي والتنظيمي قصد مزيد ملاءمته مع خصوصيات القطاع والتطورات المرتقبة التي ستشهدها تكنولوجيات المعلومات. وعلى هذا الأساس، سيتم بالخصوص :

- مزيد تنظيم القطاع الخاص في المجال من خلال وضع كراس شروط ينظم تعاطي أنشطة الخدمات والهندسة الإعلامية ووضع الإطار القانوني والترتيبي لتصنيف المتدخلين في إنجاز المشاريع الإعلامية ووضع الإطار القانوني والترتيبي لإحداث سلك للتدقيق في مجال الإعلامية والسلامة المعلوماتية.
- مزيد دعم إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال وضع قاعدة ترقيمية وتصنيفية موحدة على النطاق الوطني (Referentiel National) تشمل كل القطاعات والأطراف والأنشطة لتسهيل إدماج التطبيقات الإعلامية وتجميع المعلومات والإحصائيات وذلك على جميع المستويات وطنية كانت أو جهوية أو قطاعية وتصور آليات جديدة لإنجاز الصفقات العمومية في مجال الإعلامية تتناسب مع خصوصيات مجال الخدمات والهندسة الإعلامية وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات أشغال الدراسات من جهة وأشغال تطوير البرمجيات من جهة أخرى ووضع الإطار القانوني والترتيبي المنظم لعمليات إسناد التصرف الكلي أو الجزئي في أنظمة المعلومات إلى مؤسسات مختصة في المجال (externalisation).
- مراجعة مشمولات الهياكل المكلفة بالتنظيم والأساليب والإعلامية بالإدارة العمومية وإعادة هيكلتها من خلال الأخذ بعين الاعتبار لمهام جديدة مثل اليقظة التكنولوجية والسلامة وإدارة الشبكات إضافة إلى ضرورة الفصل بين المهام التنظيمية والتدقيق من ناحية والمهام العملية من ناحية أخرى.
- النهوض بالقطاع الخاص ودعم التشغيل والتصدير من خلال تشجيع شركات الخدمات والهندسة الإعلامية على الانخراط في نظم الجودة «Certification ISO» مما يمكنها من دعم قدراتها التنافسية خاصة في الأسواق العالمية.

- القيام بدراسة قصد إيجاد السبل الكفيلة بمزيد دعم الاستثمار في مجال تكنولوجيات المعلومات فضلا عن نشر ثقافة حقوق التأليف.
- القيام بدراسة لتقييم واقع التراتيب والإجراءات المتعلقة بتوريد المواد الأولية والأفصال لتركيب الحواسيب قصد مزيد تبسيطها.
- وضع إطار تشريعي وترتيبي لتطوير العمل عن بعد.
- مزيد دعم مقومات مجتمع المعرفة من خلال إرساء مرصد لتكنولوجيات المعلومات لتطوير منظومة متابعة إنجازات هذا القطاع ومساهمته في النمو الاقتصادي واستشراف آفاق تطوره وطنيا وتموقعه عالميا بالاعتماد بالخصوص على دراسات استراتيجية وميدانية دورية.
- إرساء تكوين جامعي مختص في قانون تكنولوجيات المعلومات والاتصال لدعم الخبرات الوطنية في المجال مساندة لتطور جانب الأعمال في المجال.

وبناء على مختلف هذه السياسات والبرامج ستبلغ الاستثمارات الجملية في قطاع تكنولوجيات المعلومات 1779 م د مقابل 912.2 م د في المخطط التاسع.

توزيع الاستثمارات

(م د)

	إنجازات المخطط التاسع	**تقديرات المخطط العاشر**	**معدل النمو السنوي**
القطاع العام	306	487	% 9.7
القطاع الخاص	606.2	1292	% 16.3
المجموع	**912.2**	**1779**	**% 14.3**
• التجهيزات	646.9	1156	% 12.3
• الخدمات و الهندسة الإعلامية	265.3	623	% 18.6

وتــتوزع جملــة الاســتثمارات فــي القطــاع العام خلال المخطط العاشر في مجال تكنولوجيات المعلومات بالنسبة للمشاريع المتواصلة والجديدة على النحو التالي :

المشاريع	الاستثمارات (م د)
مشاريع وطنية متواصلة	2.40
مشاريع قطاعية متواصلة	32.20
مشاريع وطنية جديدة	16.65
مشاريع قطاعية جديدة	435.75
المجموع	**487.00**

وتعتمد التقديرات على مضاعفة صادرات القطاع بأكثر من ثلاث مرّات خلال المخطط العاشــر بارتقائهــا إلــى 187 م د مقــابل 50 م د وتوفــير 12 ألف موطن شغل جديد للمختصــين فــي الإعلامية. كما ستمكن من الترفيع في نسبة الأسر التونسية المجهزة بحاسوب عائلي إلى 10.5% من مجموع الأسر مع موفى المخطط العاشر مقابل 3% في موفــى المخطط التاسع. و سيبلغ عدد الحواسيب لكل مائة ساكن 5.9 مع موفى المخطط العاشر مقابل 2.6 في موفى المخطط التاسع.